الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٨٨
الإثنين، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام (A/50/548)

مشروع قرار (A/50/L.53)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل لعرض مشروع القرار A/50/L.53.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة البلدان المؤلفة من أصدقاء الأمين العام المعنيين بهايتي، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.53، والمعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

وتشير الديباجة إلى جميع القرارات ذات الصلة بهذه المسألة والتي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان فضلا عن منظمة الدول الأمريكية. وتعيد التأكيد على أن هدف المجتمع الدولي يظل المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. وترحب بالانتخابات التشريعية والبلدية في هايتي وتشدد على استعداد حكومة هايتي لعقد الانتخابات الرئاسية القادمة وفقا للدستور. كما يؤيد النص استمرار زيادة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية للجهود المبذولة لمواصلة التقدم السياسي في هايتي، مرحبا بالنجاح الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في هايتي ومساهمات الممثل الخاص للأمين العام وموظفيه واستمرار جهود الدول لتقديم المساعدة الإنسانية والتعاون التقني لشعب هايتي. ويؤيد تأييدا كاملا مساهمة البعثة المدنية الدولية إلى هايتي ويشيد بأعضائها وموظفيها ويرحب باستمرار تحسن حالة حقوق الإنسان في هايتي محيطا علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

أما المنطوق فيرحب بتقرير الأمين العام مبينا استمرار مشاركة الأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية إلى هايتي حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وفي هذا الصدد يؤكد النص استعداد الجمعية العامة، في الوقت المناسب وعند طلب سلطات هايتي،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86996
9586996

لأن تمدد العنصر الخاص بالأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية إلى هايتي إلى ما بعد هذا التاريخ. ويعرب عن التأييد التام للبعثة المدنية الدولية وثقة الجمعية في أن تواصل حكومة هايتي مد جسور التعاون الموقوت والكامل والفعال مع هذه البعثة. ويثني النص على سلطات هايتي لما أحرزته من تقدم في إشاعة الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان وتعمير هايتي، مشيدا بشعب هايتي لسعيه الدؤوب من أجل تحقيق الديمقراطية على أسس متينة ودائمة. ويعرب عن التقدير للدول المشاركة في بعثة الأمم المتحدة في هايتي والتي رافقت شعب هايتي في سعيه إلى إعادة النظام الدستوري والديمقراطية. كما يعرب عن الثقة بأن تزيد الانتخابات الرئاسية القادمة من تعزيز الديمقراطية في هايتي. ويعيد النص تأكيد التزام المجتمع الدولي بزيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي. ويثني على التعاون القائم بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية طالبا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعم حكومة هايتي ويواصل تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في تقديم المعونات الإنسانية وتلبية احتياجات التنمية في هايتي. وأخيرا يطلب النص إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير منتظمة عن أعمال البعثة المدنية الدولية إلى هايتي ويقرر أن تبقي الجمعية العامة باب النظر في هذا البند مفتوحا.

ويتعشم مقدمو مشروع القرار A/50/L.53 أن تستطيع الجمعية العامة اعتماد النص بتوافق الآراء.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تمر هايتي اليوم بعام من أهم أعوام تاريخها الحاسمة والحافلة، فمنذ عودة الرئيس أريستيد إلى البلد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أنجزت بعض الأعمال الأساسية الهامة. فحدث تقدم في ثلاثة مجالات رئيسية هي : تعزيز وتوطيد الديمقراطية في هايتي، واحترام حقوق الإنسان، والتعمير الاقتصادي.

وتولت حكومة شرعية إدارة البلاد وأعيد إقرار النظام الدستوري بها. ولا يجوز للمجتمع الدولي ولا لشعب هايتي التقليل من شأن أهمية هذا الحدث. فقد عقدت انتخابات ديمقراطية في فترة الصيف وتمكنت أغلبية الناخبين في هايتي من الإدلاء بصوتها. واستطاع شعب هايتي أن يختار ممثليه في البرلمان فضلا عن آلاف من ممثليه المحليين. ونحن واثقون أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستزيد من توطيد الديمقراطية في هايتي.

ويشير التقرير الأخير للأمين العام إلى حدوث تحسن كبير في حالة حقوق الإنسان. وقد أعيدت بوجه خاص حرية التعبير وتكوين الجمعيات ولم يعد هناك لجوء منتظم إلى المعاملة القاسية والمهينة من جانب السلطات.

ويمكن أن يعزى هذا التقدم بقدر كبير إلى عودة سيادة القانون. وفي هذا الصدد، تخرجت أول دفعة من ضباط شرطة هايتي الوطنية ويجري وزع أفرادها في شتى أنحاء البلد. وبدأت أكاديمية العدل عملها في تموز/يوليه الماضي. ونشهد الآن تحسنا تدريجيا في نظام العدل. وأخيرا، نلاحظ في المجال الاقتصادي أن المساعدة الدولية قد استؤنفت. وفي الوقت نفسه اتخذت حكومة هايتي تدابير عديدة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي في البلد.

(تكلم بالانكليزية)

وهذه المجالات الثلاثة - الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعمير - مترابطة. والتجديد الاقتصادي لا بد أن يفيد في دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز مراعاة حقوق الإنسان. وفي المقابل يتيح توفير البيئة الآمنة والمستقرة لجميع أبناء شعب هايتي إمكانية المشاركة والإسهام في إنعاش اقتصادها. ومن هنا تصبح للانجازات في هذه المجالات أهميتها الحاسمة.

ولئن كانت هذه التطورات تنبئ بتقدم حقيقي وتوحي بأن البيئة الآمنة والمستقرة قد أصبحت قريبة المنال، فإننا نلاحظ للأسف استمرار وقوع حوادث العنف. وقد أصيب المجتمع الدولي بالاحباط بوجه خاص حين علم بالاعتداء المؤسف على حياة جان - هوبير فويلي، أحد أعضاء البرلمان المنتخبين مؤخرا.

وقبل أسابيع قليلة علق الخبير المستقل الذي عينته الأمم المتحدة لوضع تقرير عن حالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد أداما ديينغ، على استمرار مناخ الإفلات من العقاب؛ فذكر في تقريره المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر أن النظام القضائي لا يزال يئن من الجروح التي أحدثتها سنوات الدكتاتورية في هايتي وأن الإصلاح القضائي يظل من الأولويات.

هذا بعض من المؤشرات الكثيرة التي تبين أن الحالة لا تزال هشة والطريق لا يزال طويلا أمام وضع أساس محكم للديمقراطية في هايتي. ومع هذا ينبغي لهايتي وهي تواجه هذه التحديات أن تشعر أنها ليست وحدها. فكما لاحظ الأمين العام سيواصل المجتمع الدولي طواعية تقديم الدعم لحكومة هايتي إن طلب منه ذلك.

ويحدد التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي عدة قطاعات يرى أنها لا تزال

بحاجة إلى المساعدة الدولية، ويذكر منها: تدريب الشرطة والمساعدة على التنظيم الفعال للانتخابات الرئاسية، وإصلاح النظامين القضائي والجزائي، والمساعدة الإنمائية. ونحن نرحب بالبيان الذي أدلى به مؤخرا رئيس مجلس الأمن في رده على هذا التقرير، والذي أعاد تأكيد استمرار الأمم المتحدة في التزامها بالسلام والديمقراطية في هايتي.

وبوصف كندا من أصدقاء هايتي، فهي لا تزال مقتنعة بأن كفالة السلام والاستقرار للأجيال القادمة في هايتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالدعم الدولي الذي لا لبس فيه لمؤسساتها القضائية والديمقراطية النامية. ولهذا، فقد قطعنا التزاما طويل الآجل بالسلام والاستقرار في هايتي. وفي هذا المنعطف، تقف كندا على أهبة الاستعداد، بالتشاور مع حكومة هايتي، للاستمرار في تقديم المساعدة إلى شعب هايتي وحكومتها.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بأن أقول إن كندا تؤيد مشروع القرار المطروح أمامنا بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. ومن المهم أن تدلل الجمعية على تأييدها للتقدم الذي أحرزته حكومة هايتي وشعبها حتى الآن وتشير إلى التزامها المستمر بتوطيد الديمقراطية في هايتي.

السيد مارورياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في اجتماعنا هنا في العام الماضي للنظر في الحالة في هايتي، أسعد وفد بلدي أن تتاح له فرصة للإعراب عن الامتنان العميق الذي تشعر به حكومة اليابان إزاء عودة رئيس هايتي الشرعي والمنتخب انتخابا ديمقراطيا، السيد جان - بيرتراند أريستيد، ولتحية شعب هايتي الذي حارب ببسالة وتصميم ثابت من أجل عودته.

واليوم، يسرني أن أعترف بأنه خلال العام المنصرم، أحرز شعب هايتي تقدما كبيرا صوب هدف استعادة الديمقراطية وحكم القانون إلى بلده. وتود اليابان بصفة خاصة أن تثني على كل من أعد واشترك في الانتخابات المحلية والتشريعية التي أجريت بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من حدوث بعض المخالفات التنظيمية، فإن الانتخابات اعتبرت حرة ونزيهة بصفة عامة، كما جرى الاعتراف بها بوصفها خطوة أولى هامة صوب بناء المؤسسات الأساسية لأي مجتمع ديمقراطي.

وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام بطرس بطرس غالي ولممثله الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، لجهودهما المستمرة الفعالة باسم هايتي. وأود أيضا أن أشيد إشادة كبيرة ببعثة الأمم المتحدة في هايتي وبالبعثة المدنية الدولية في هايتي لدوريهما اللذين لا غنى عنهما في عملية استعادة الديمقراطية وتحسين حالة حقوق الإنسان هناك. إن الروح التعاونية التي أظهرتها حكومة أريستيد إزائهما تستحق الثناء الفعلي. وأثق في أن هايتي، حكومة وشعبا، ستواصل تعاونها الكامل مع هذه الجهود الدولية فيما بعد.

ولئن كان قد تم إحراز تقدم ملحوظ، فإن العمل الشاق لم ينته بأي حال من الأحوال. وما زال هناك الكثير مما يجب عمله لضمان سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. والخطوة الحاسمة التالية في هذه العملية هي الانتخابات الرئاسية التي، على الرغم من بعض المؤشرات التي ظهرت مؤخرا على عدم الاستقرار في هايتي، لا يزال من المقرر أن تجري يوم الأحد القادم، ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ولا يمكن المبالغة في أهمية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد. ونحث جميع الأحزاب السياسية في البلد على التعاون وعلى تشجيع مؤيديها من أبناء شعب هايتي على الاشتراك في الانتخابات وبالتالي، الإسهام في الإنعاش الديمقراطي لبلدهم. وتأمل اليابان بإخلاص أن تجري الانتخابات الرئاسية بشكل حر ونزيه، مما يكفل النقل اليسير لمقاليد الحكم ويوفر أساسا راسخا لتدعيم الديمقراطية في هايتي.

لقد أظهر المجتمع الدولي دعمه القوي لعودة الرئيس أريستيد. واشتركت مختلف البلدان في القوة الأولية المتعددة الجنسيات، كما أنها تشترك الآن في بعثة الأمم المتحدة في هايتي وفي البعثة المدنية الدولية في هايتي. إلا أن هناك الكثير مما يجب عمله. وترى اليابان أن من واجب المجتمع الدولي الآن أن يعزز جهوده الرامية إلى تحقيق الهدفين اللذين يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا، وهما إرساء الاستقرار وتحقيق الرخاء الاقتصادي. وقد تسببت أعمال العنف والمظاهرات التي شهدناها مؤخرا في هايتي في زيادة قلقنا بشأن حالة الأمن في البلد، وهي حالة تزداد تفاقما من جراء الصعوبات الاقتصادية الحادة التي تعاني منها الأغلبية العظمى للسكان.

وستواصل اليابان متابعة التطورات في هايتي عن كثب والإسهام في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فبعد أن استعاد الرئيس أريستيد منصبه، قدمت حكومة بلدي مساعدة قدرها الإجمالي ٣٠,٥ مليون دولار، في شكل منح ومعونات ومساعدات إنسانية وغوثية من خلال برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وشمل هذا المبلغ أيضا ٣ ملايين من الدولارات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمساعدة برنامج شرطة المراقبة الدولية وإنشاء قوة شرطة وطنية في هايتي. وفي آذار/مارس، أرسلت اليابان فريق مسح للتعاون الاقتصادي إلى هايتي لتحديد المجالات التي تحتاج

احتياجا شديدا إلى مساعدة اليابان ولتقرير الأولويات بين تلك المجالات. ونتيجة لهذا الإجراء، تعمد اليابان الآن، في التعاون الذي تقدمه، إلى جعل التركيز الأكبر ينص على الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما فيها الصحة والعلاج الطبي. كما أنها تقدم المساعدة في إقامة البنى الأساسية في مجالات منها المواصلات والاتصات، وتنمية الموارد البشرية، والزراعة.

وفضلا عن توفير المساعدة الاقتصادية، أوفدت اليابان فريقا مراقبا للمساعدة في الجهد الدولي لرصد الانتخابات المحلية والتشريعية. كما نظمت حلقتين دراسيتين عن إدارة الشرطة، ودعت العديد من ضباط شرطة هايتي للتدريب في اليابان، ونظمت حلقة دراسية عن إرساء الديمقراطية دعت إليها كبار المسؤولين في حكومة هايتي.

وكما ذكرت، فإن رحلة هايتي صوب السلام والرخاء لا تزال في مراحلها المبكرة، وبطبيعة الحال، ستواصل اليابان متابعة التقدم الذي يتم إحرازه في مجال إرساء الديمقراطية والجهود المبذولة للتعمير في هايتي، كما أنها على استعداد لمواصلة تقديم الدعم وفقا لما تراه مناسبا. ومع ذلك، أعتقد أنه من المهم أن نؤكد أنه في حين أن المجتمع الدولي سيواصل تقديم دعمه إلى شعب هايتي، كما فعل خلال محن الأعوام السابقة، فلا يمكن كفالة ازدهار الديمقراطية إلا بواسطة شعب هايتي نفسه. فبجهوده سيحقق حلم الرخاء. وينبغي لشعب هايتي أن يثق في أنه إذا ثابر في طريقه وواصل العمل بصبر وتصميم من أجل تحقيق المصالحة والتعمير الوطنيين، فإن جهوده ستلقى خير الجزاء.

السيد زولويتا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إننا نرحب بتقرير الأمين العام (A/50/548) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والذي يبرز الدور الهام الذي تضطلع به البعثة المدنية الدولية في هايتي فيما يتصل بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي إيجاد مناخ الحرية والتسامح اللازم لتحقيق الديمقراطية الدستورية الدائمة في هايتي. ويعبر إسهام البعثة المدنية الدولية في استعادة الديمقراطية، الذي تم في ظل ظروف صعبة وخطيرة في بعض الأحيان قبل عودة الرئيس أريستيد، عن التزام المجتمع الدولي بشعب هايتي. ويكتسي هذا الالتزام أهمية خاصة في هذه المرحلة الجديدة، أي مرحلة توطيد الديمقراطية.

ونحيط علما باعتزام الأمين العام التوصية بتمديد ولاية هذه البعثة إلى ما بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في أية توصية من هذا القبيل في شباط/فبراير القادم، وأن تعتمد القرار اللازم. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام (S/1995/922) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ونشيد بالجهود التي تبذلها هذه البعثة في سبيل الوفاء الناجح بولايتها ونؤيد نية الأمين العام تخفيض حجم هذه البعثة مع اقتراب نهاية ولايتها. ونشاطر رأي الأمين العام القائل بأن إنشاء قوة شرطة محترفة قادرة على حفظ القانون والنظام في جميع أنحاء البلد أمر ضروري لاستقرار هايتي طويل الأمد.

إن الانتخابات التشريعية والبلدية التي أجريت في ٢٥ حزيران/يونيه، وجولتها الثانية في ١٧ أيلول/سبتمبر قد جرت في مناخ خال من القسر مما يبين التحسن النوعي الذي طرأ على الحالة في هايتي وجعل شعب هايتي قادرا على أن يقرر مستقبله بنفسه. ونحن نثني على كل الأطراف لما بذلته من جهود ساهمت في التقدم السلمي لعملية الانتخابات. وتتحلى الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه العملية في الأعمال التي قامت بها بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وفي الدور الذي اضطلعت به البعثة المدنية الدولية في الإشراف على ممارسة الحقوق الأساسية خلال الانتخابات، وفي مشاركة الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة والمراقبين.

وتعتبر الانتخابات خطوة أساسية صوب توطيد الديمقراطية في هايتي. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الانتخابات الرئاسية المقرر أن تجرى في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ينبغي أن تعزز الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وأن تتيح مثالا للوئام والتسامح حتى يمكن لشعب هايتي كله أن يحقق المصالحة الوطنية الحقيقية ويضع الأسس اللازمة لإعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلده.

ونشعر بقلق إزاء أعمال العنف الأخير في هايتي. ونناشد كل القوى السياسية أن تشارك في التنظيم الناجح لإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وسلمية، وأن تدلل على التزامها الثابت بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تحترم كل الأطراف ذات الصلة حكم القانون وتنهض بعملية المصالحة الوطنية والتعاون، وتتحد في توخي هدف تحقيق السلام الدائم والديمقراطية والتنمية في هايتي.

لقد تحسنت حالة حقوق الإنسان في هايتي تحسنا كبيرا، كما أن المساعدة التي قدمتها البعثة المدنية الدولية جعلت من الممكن القيام بالإصلاحات المؤسسية اللازمة لضمان استقرار الدولة على أساس حقيقي من سيادة

القانون. ونرحب بحقيقة أن علاقة البعثة المدنية الدولية بسلطات هايتي علاقة طيبة ومثمرة على جميع المستويات، وهو أمر هام لقدرة البعثة على الوفاء بصورة فعالة بولايتها، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز ضمانات حقوق الإنسان.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه التدابير تسير في الاتجاه الصحيح، وأنها يجب أن تتركز ضمن جملة أمور على تعزيز نظام العدالة الجنائية، وتحسين معاملة المحتجزين وسلوك المسؤولين عن إنفاذ القانون، وإصلاح قانون العقوبات، وتصديق الحكومة على صكوك القانون الإنساني الدولي التي هي طرف فيها، وإنشاء مكتب لحماية المواطنين على نحو ما نص عليه الدستور.

إن توطيد الديمقراطية في هايتي عملية لن تنتهي بإجراء الانتخابات. فما زالت أمام حكومة هايتي وشعبها مهمة جسيمة تتمثل في الاضطلاع بعملية إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي لهايتي وضمان التوطيد الديمقراطي لمؤسساتها، وكفالة مستقبل آمن ومستقر وحر لجميع أبنائها.

وتقع مسؤولية نجاح هذا المسعى على عاتق شعب هايتي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم جهود الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف بغية تمكين هايتي من الانضمام على نحو كامل إلى مسيرة الديمقراطية في الأمريكتين.

السيد كاستيلي (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يفخر وفد بلدي بأن يشارك في المناقشة الجارية في الجمعية العامة حول البند ٣٨ من جدول الأعمال المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي". ويؤكد مشروع القرار A/50/L.53 من جديد أن الهدف الأساسي ما زال يتمثل في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي.

كما يشيد مشروع القرار بالانتخابات التشريعية والبلدية الأخيرة وباستعداد شعب وحكومة هايتي للوفاء بالجدول الزمني للانتخابات الرئاسية المرتقبة، والتي ستكون في رأينا خطوة حاسمة صوب توطيد الديمقراطية في ذلك البلد الشقيق.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمينين العامين للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الأمريكية، كما أنه ممتن للعمل الفعال الذي اضطلع به الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة وموظفوه. ونعرب عن تقديرنا أيضا للمساعدة الإنسانية الكبيرة والتعاون التقني اللذين تم تقديمهما، ونحيي إسهام بعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي في إيجاد مناخ الحرية والتسامح المفضي إلى المراعاة التامة لحقوق الإنسان والاستعادة الكاملة للديمقراطية الدستورية.

ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره الشامل ونعلن تأييدنا للتمديد المحتمل لولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي وفقا لأحكام مشروع القرار المعروض علينا. ونكرر تأكيد دعمنا لهذه البعثة؛ ونحن واثقون من أن حكومة هايتي ستواصل تعاونها الفعال والكامل معها. ونثني على سلطات هايتي لما حققته من تقدم في سبيل توطيد الديمقراطية وتدعيم المؤسسات الديمقراطية.

لكل هذه الأسباب، ولأننا نعتبر مشروع القرار A/50/L.53 يمثل علامة بارزة جديدة على الطريق المؤدي إلى توطيد الديمقراطية في هايتي - وهذه عملية تابعها بلدي عن كثب وباهتمام متعاونا بالأفعال والجهد السياسي مع كل ما يمكن أن يشكل تضامنا مع شعب هايتي في معاناته - فقد انضم وفد بلدي إلى مقدمي مشروع القرار المعروض. ونحن على ثقة من أنه سيعتمد بتوافق الآراء.

السيد كيركلاند (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تصميم شعب هايتي، والعمل الشاق الذي قام به مئات المراقبين المختصين في مجال حقوق الإنسان في البعثة المدنية الدولية في هايتي، قد آتيا ثمارهما. ففي نهاية هذا الأسبوع تصل هايتي إلى الحدث الهام الذي يشير إليه دائما الرئيس اريستيد باعتباره اختبارا حقيقيا لقيام الديمقراطية، وأعني بذلك الانتخابات الرئاسية الحرة الثانية. وفي شباط/فبراير القادم عندما يتم تنصيب الرئيس المنتخب بحرية للمرة الثانية ستكون هايتي قد اجتازت هذا الاختبار.

إننا نشيد اليوم بعمل البعثة المدنية الدولية في هايتي ليس فقط منذ استرداد الديمقراطية في هايتي بل أيضا في أوقات الصعوبات والظروف الخطيرة التي كثيرا ما واجهتها قبل عودة الرئيس اريستيد. فلقد كان أعضاء هذه البعثة أول ممثلين للمجتمع الدولي وفدوا لمساعدة شعب هايتي في كفاحه من أجل استعادة حقوق الإنسان والديمقراطية. ويمكن لهذه البعثة أن تبقى في مكانها لمد يد المساعدة للحكومة الجديدة على مواصلة المسيرة التي بدأت بعودة الرئيس اريستيد، إن كانت هذه هي رغبة شعب هايتي.

فهؤلاء المراقبون يمثلون ٤٦ جنسية وهم يساعدون في تعزيز احترام حقوق الإنسان في هايتي ويعتبرون

نموذجا رائعا للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وجهودهم تشكل عملا رائدا يشهد بالتزام المجتمع الدولي العام ببناء الديمقراطية.

وقد أدى عملهم، إلى جانب عمل حكومة هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في هايتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره إلى انخفاض كبير في عدد انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي، فأصبح التعبير الحر هو القاعدة المرعية الآن.

بيد أن بعض أعمال العنف التي تحركها دوافع سياسية، بما في ذلك قتل أشخاص بارزين، لا تزال مستمرة. وهذا أمر غير مقبول. وينبغي تأييد استمرار دور البعثة المدنية في التحقيق في أعمال العنف التي تحركها دوافع سياسية. ونحن نؤيد هذا الدور.

إذ تقع على عاتقنا مهمة تشجيع شعب هايتي على أن يظل ملتزما بالعملية الانتخابية، وتشجيع السلطات الانتخابية في هايتي على القيام بتلك العملية بحكمة ونزاهة وتشجيع الأحزاب السياسية في هايتي على أن تشارك في هذه العملية. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بمساعدة هايتي في مسيرتها نحو الديمقراطية.

وبعد أن يتم انتخاب رئيس جديد، سنكون على استعداد لتمديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي لنضمن، حين يتولى الرئيس المنتخب انتخابا حرا للمرة الثانية مهام منصبه، أن تسير عملية الإعداد لنقل السلطة للمرة الثانية التي هي عملية بالغة الأهمية، في جو من التحسن المستمر لحالة حقوق الإنسان. واليوم نأخذ على أنفسنا عهدا بالاستعداد لمواصلة هذه الولاية، بناء على طلب من الحكومة الجديدة التي من المقرر انتخابها في هايتي. ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة ومع أفرقة مراقبي منظمة الدول الأمريكية في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

السيد بوتشر (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بشأن مشروع القرار A/50/L.53 المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"، وذلك بالنيابة عن الجماعة الكاريبية ودولها الأعضاء في الأمم المتحدة، انتيغوا وبربودا، وبليز، وترينيدا وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وبلدي بربادوس. ونود أن نضم صوتنا كليا إلى ما جاء في البيان الذي عرض به ممثل البرازيل المشروع بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي.

وكما تعرف هذه الجمعية العامة، فإن شعوب دول الجماعة الكاريبية تربطها بشعب هايتي أواصر تاريخية وثقافية قوية. ومن هذا المنطلق تعلق دول الجماعة الكاريبية منذ البداية أهمية كبيرة على تحقيق الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي التي يؤكدها من جديد مشروع القرار المعروض علينا، وهي بصفة خاصة إعادة النظام الديمقراطي في هايتي، بما في ذلك الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. وعلى الرغم من ضآلة إمكانياتها في مجال الأمن، فإن دول الجماعة الكاريبية أكدت التزامها القوي بهذه الأهداف بالمشاركة في القوة المتعددة الجنسيات وفي بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية في هايتي. وقد رحبت دول الجماعة الكاريبية بالدور الذي لعبته بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وبالدور القيادي الذي اضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وهي تشيد بعمل البعثة المدنية الدولية وعمل الممثل الخاص للأمين العام وبجميع أصدقاء هايتي. ومع ذلك فإن الشعب الهايتي نفسه يستحق تقديرا خاصا لسعيه الذي لا يقهر من أجل الديمقراطية والحرية في ظل أحلك الظروف. والطريق إلى الأمام صوب تحقيق الديمقراطية الكاملة في هايتي سيكون طويلا ومليئا بالصعوبات. فللأول مرة منذ استقلال هايتي الذي يرجع إلى زهاء مائتي سنة، بدأت تتجذر فيها ثقافة تعتز بحقوق الإنسان والديمقراطية.

وتدرك دول الجماعة الكاريبية أن التقدم لن يكون مطردا، وأنه سيكون بطيئا في بعض الأحيان، وأن حكومة هايتي ستحتاج إلى دعم مستمر من جانب المجتمع الدولي لبناء أسس السلام الدائم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. فإن أعمال العنف التي نشبت أخيرا إنما تذكرنا بالطبيعة الهشة حتى الآن للعملية الديمقراطية وبالحاجة الملحة لإسراع الخطى نحو المصالحة الوطنية. ونظرا لالتزام الحكومة بالعملية الديمقراطية، فإننا نحث المجتمع الدولي على مواصلة الوقوف بجانب هايتي.

ولقد كانت الصعوبات المتعلقة بالسوقيات والتنظيم أوضح ما تكون في الجولة الأولى من الانتخابات التي جرت في ٢٥ حزيران/يونيه، وقد أبرزت الحاجة إلى مضاعفة عملية بناء القدرات الوطنية. ونحن نرحب بالتزام الحكومة بتنفيذ العملية الانتخابية بالكامل وبنجاح، وبما يتسق مع أحكام الدستور، وبحيث تتوج بالانتخابات الرئاسية المقبلة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

بيد أن الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية ترغب في التشديد على أن تحقيق التقدم صوب الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان يجب أن يقوم على تقدم مناظر في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تحقيق تحسن كبير في تخفيف حدة الفقر. وعلى خلاف ما جرى في بلدان نامية أخرى في نصف الكرة، فإن شعب هايتي شارك بقدر قليل نسبيا في ثمار التنمية. وبالنسبة لهايتي، فإن مشروع القرار هذا يبرز الحاجة إلى إعطاء مفعول عملي للحق في التنمية باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما أعيد التأكيد عليه في فيينا.

وفي هذا السياق، فإن الدعم المستمر من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والذي يسلم به في مشروع القرار، سيكون له أهميته البالغة في إعطاء شعب هايتي فرصة ثانية لكفالة مستقبل ديمقراطي تتحقق فيه طموحاته السياسية والإنمائية.

إن المرحلة الموضوعية من العمل الذي تقوم به البعثة المدنية الدولية سينتهي في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وستكون حينئذ قد أدت عملا أحسِن القيام به في ظروف بالغة الصعوبة. ويجب على حكومة وشعب هايتي أن يواصلا العمل في المهمة الحاسمة المتعلقة بكافة أبعاد بناء القدرة الوطنية والتعمير. ويعيد مشروع القرار هذا التأكيد مرة أخرى على دعم المجتمع الدولي والتزامه إزاء مسيرة هايتي الطويلة صوب الديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار السياسي والتنمية. وستقوم الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية بما يخصها من المساعدة في تحقيق هذه الأهداف.

السيد غوسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يضم وفدي صوته بالطبع إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لاسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود فقط أن أقول بضع كلمات بوصفي ممثلا لبلد عضو في فريق أصدقاء الأمين العام المعني بمسألة هايتي.

إن فرنسا مغتبطة بالتطورات العامة المواتية في حالة هايتي. وتشيد بالدور الذي لا نزاع في أن البعثة المدنية الدولية قد قامت به في هايتي فيما يتعلق بالمساعدة على استعادة الديمقراطية في هذا البلد. وقد قامت هذه البعثة، حتى قبل وصول بعثة الأمم المتحدة في هايتي، بدور رئيسي في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بإقامتها خطوط اتصال مفتوحة مع شعب هايتي. وقامت البعث المدنية الدولية منذ انتشار بعثة الأمم المتحدة في هايتي بالعمل معها لكفالة احترام حقوق الإنسان والمساعدة على تدعيم النظام القضائي وإصلاح السجون والتدريب المدني للشرطة الوطنية. وقد ساعدت في العملية الانتخابية التي ستتوج بالانتخابات الرئاسية المحدد لها يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

ولا بد لوفدي أن يؤكد على أهمية هذا الجدول الزمني، وأن يدعو الأطراف إلى المشاركة في الانتخابات بالكامل واحترام النتائج فور إعلانها. وقد عمل المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية و "أصدقاء هايتي" بأجمعهم على مدى عدة سنوات لتعزيز المصالحة الوطنية واستعادة الشرعية الدستورية وسيادة القانون في هايتي. ويجب ألا تُدمر هذه الجهود، هي والجهود التي بذلتها السلطات في هايتي منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي، بلجوء أقلية لا تقبل قواعد الديمقراطية إلى العنف.

وأخيرا، أود أن أشير إلى ما لتنمية هايتي وتعميرها الاقتصادي من أهمية محورية بالنسبة للاستقرار الدائم في البلاد. وقد سر وفدي في هذا الصدد بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، والذي ساهمت فيه بلادي بنشاط. كما لاحظ وفدي بارتياح العديد من المشاريع التي تنفذها شتى وكالات الأمم المتحدة بدأب، على النحو الذي يصفه تقرير الأمين العام.

ويعتقد وفدي أنه لا يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يفكا ارتباطهما بهايتي عقب الانتخابات الرئاسية فورا وفي مرحلة بالغة الأهمية من توطيد السلم. وبهذه الروح، وفي ضوء الدور الأساسي الذي قامت به البعثة المدنية الدولية، علاوة على أهمية التدريب في مجال حقوق الإنسان في بلد يبني الديمقراطية، فإن وفدي على استعداد لتمديد ولاية هذه البعثة إلى ما بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، إذا ما طلبت سلطات هايتي ذلك.

وفرنسا من جانبها عازمة على مواصلة تقديم المساعدة من أجل الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي لهايتي، مع احترامها لاستقلال هذا الشريك الذي نرتبط الآن معه بكثير من الروابط المختلفة.

السيد تيجيرا باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يود وفدي أن يعرب عن تقدير حكومة فنزويلا وشعبها للأمين العام وممثله الخاص في هايتي ولجميع من ساعدوا، ويواصلون مساعدة حكومة هايتي الشرعية في استعادة الحكم الدستوري وتوطيده. وإننا لنهنئ رئيس جمهورية هايتي، صاحب الفخامة جان برتراند أرستيد، وحكومته على ما تحقق من نجاح في هذا الصدد.

وقد رحبنا في السنة الماضية، عندما نظرنا في هذا البند في الجمعية العامة، بإعادة إنشاء المؤسسات

الديمقراطية في هايتي، ورحيل الضباط المسؤولين عن الانقلاب العسكري واستعادة السلطات الشرعية، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة وواعدة.

وقد أشرنا في ذلك الوقت إلى أن هذه المرحلة الجديدة ستكون مرحلة مصالحة وطنية وتعايش بين جميع قطاعات هايتي، من أجل تدعيم الديمقراطية في هايتي وحتى يكفل لها أن تكون قوية ودائمة. لقد كان إعادة بناء دولة القانون، وتدعيم المؤسسات لكفالة الاحترام الكامل لحقوق شعب هايتي، وإصلاح القضاء بغية كفالة الامتثال للقانون والنظام، أهدافا أساسية، وستظل كذلك.

واليوم، وبعد أن انقضت سنة على ذلك، نريد أن نسلم بالتقدم الذي حققته حكومة هايتي على الرغم من الصعوبات التي واجهتها. وإننا مغتبطون - وهو ما ينعكس في مشروع القرار المعروض علينا اليوم - بإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في مناخ من السلم، مع قيام منظمة الدول الأمريكية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، بمراقبتها. والتقدم الذي تحقق في مجال حقوق الإنسان يبعث على نفس القدر من التشجيع.

ونرى أيضا أن وضع برنامج مكثف لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي أمر ذو أهمية أساسية. ولا نزال نعتقد أن التعاون الدولي، مع الجهود والإجراءات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتثبيتها في هايتي، يجب أن تركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد.

لقد شهدنا بقلق كبير أفعال العنف التي هزت هايتي مؤخرا. ونحن نأسف لمقتل عضو في البرلمان هو جان هوبير فويي. وكان من المتوقع لرد الفعل من شعب في فترة حداد أن يؤدي إلى بعض أعمال العنف. غير أن هذه الأعمال ظلت تحت السيطرة. إننا لا نستطيع أن نعود القهقرى. والجهود الكبيرة التي بذلها شعب هايتي، وكذلك الدعم الذي أسداه المجتمع الدولي بعزم ينبغي ألا يذهبا هباء.

إن موقف بلدي هو موقف عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونحن مستعدون للاستمرار في التعاون مع حكومة هايتي وشعبها، متى طلب منا ذلك. ونؤيد تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي، لأننا نعتقد أنها سوف تسهم اسهاما كبيرا في نجاح العملية الجارية هناك. غير أن الموقف المبدئي لحكومة فنزويلا هو أن هذه المشاركة يجب ألا تحدث إلا بناء على طلب البلد المضيف.

وأخيرا أود أن أؤكد من جديد ثقة فنزويلا في مستقبل الديمقراطية في هايتي. ونحن ملتزمون بهذا الهدف، ونعرض دعمنا وتعاوننا.

السيد رودريغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا، بالنيابة عن وفدي، أن أشكر الجمعية العامة على ما أبدته من اهتمام ببلدي خلال السنوات الأربع الماضية - وهو اهتمام تجلى في النظر دوريا في بند جدول الأعمال المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

وفي هذا الصدد أود أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص على ما بذلاه من جهود في سبيل هايتي. وأود أيضا أن أشكر بصفة خاصة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أدرجت هذا البند في الجمعية العامة في ١٩٩١، على إثر الانقلاب العسكري، الذي عطل بوحشية تقدم البلد نحو الديمقراطية وسيادة القانون.

إن الدول الأعضاء في المجموعة المذكورة لا تزال تظهر تضامنها مع هايتي بالتأكيد الإجماعي لمشروع القرار الذي عرض توا. ولا أستطيع أن أعلق على الدور الذي لعبه هنا في الأمم المتحدة، في مسألة هايتي، الفريق المسمى أصدقاء الأمين العام، والمكون من الأرجنتين وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة. إن هؤلاء الأصدقاء لم يألوا جهدا في نضالهم في سبيل عودة الديمقراطية إلى هايتي. وأود أن أعرب عن عميق الامتنان بالنيابة عن شعب هايتي وحكومتها، لجميع الوفود التي شاركت بطريقة أو بأخرى في ذروة النجاح التي تحققت يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

ويطيب لي اليوم أني أستطيع اليوم أن أقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن التقدم الكبير الذي أحرز في هايتي في عملية إقرار الديمقراطية وفي حالة حقوق الإنسان. إني بالطبع على بيّنة من التحديات التي لا يزال يقتضي الأمر مواجهتها. وتقييمي للموقف قد يبدو قصيرا نظرا لتوقعات الشعب وللأهداف التي وضعتها الحكومة. بيد أنه لا يجوز لأحد أن يستهين بالجهود التي بذلت حتى الآن للتحسين التدريجي في مجال حقوق الإنسان ولإنشاء دولة ديمقراطية في هايتي.

إن الحالة قد سارت قدما، في الاطار السياسي، نحو الاستقرار منذ عودة الرئيس أريستيد. واختلال الأمن الذي كان ضاربا أطنابه في ظل العسكريين قد تبدل إلى مناخ من السلام، أتاح استئناف الأنشطة المعتادة وحياة الليل. وقد استرد شعب هايتي حقوقه ويتمتع بها دون قيد. وتمارس جميع قطاعات المجتمع في هايتي حرية التعبير وحرية الاجتماع ممارسة كاملة.

وقد أجريت في ٢٥ حزيران/يونيه الماضي الانتخابات التشريعية والبلدية المنصوص عليها في الدستور. وعلى الرغم من حدوث بعض الانحرافات التنظيمية التي يؤسف لها جدا، فقد نوه جميع المراقبين الموجودين بطابع الحرية والنزاهة الذي ساد الانتخابات. وبعد أقل من أسبوع سيذهب الشعب من جديد إلى صناديق الاقتراع، كي ينتخب هذه المرة رئيسا سيتولى مهام منصبه في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. ولا شك أن الانتخاب، الذي سيجري يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر، سوف يعزز عملية إقامة الديمقراطية في هايتي. لقد بذل كل شيء ممكن كي يكفل إجراء هذا الانتخاب على أكمل وجه من الحرية والتسامح المتبادل وتحقيق المساواة بين المرشحين في وصولهم إلى وسائل الإعلام.

وينبغي أن نلاحظ أيضا الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين النظام القضائي، في سبيل تطبيق عدالة حقيقية، مستجيبة لتوقعات السكان. وفي هذا الصدد ينبغي أن ننوه ببعض التدابير التي اتخذت: مثل إنشاء قوة شرطة مدنية مهنية تحت إشراف وزارة العدل، وإنشاء المصلحة الوطنية للسجون لتحسين ادارة مراكز الاحتجاز. وافتتاح أكاديمية العدالة، وإنشاء لجنة وطنية للحقيقة والعدل، مهمتها أن تلقي ضوءا على الفظائع التي ارتكبت خلال السنوات الثلاث التي أعقبت الانقلاب.

إن عودة هايتي إلى طريق الديمقراطية، عقب عدة سنوات من الممارسات الاستبدادية والفساد، هي مهمة صعبة ودقيقة جدا، تلتزم بها حكومة هايتي، بمساعدة المجتمع الدولي. وما زال يتعين بذل الكثير، خصوصا بالنظر لاستمرار وجود قوات مقاومة، يحرضها خصوم التغيير، الذين لا يزالون يعملون داخل البلد وخارجه، ويمكن أن يعرضوا للخطر العملية الجارية الآن.

إن الهجوم الذي حدث مؤخرا في بورت - أو - برانس، الذي قتل فيه أحد أعضاء البرلمان وأصيب آخر إصابة بالغة، يشير بوضوح إلى المصاعب التي تصادف في نزع سلاح العسكريين السابقين وأعضاء القوات شبه العسكرية. إن رد فعل السكان لهذا الفعل الجديد من أفعال الإرهاب كان عنيفا. وارتفعت أصواتهم صاخبة، تنادي بنزع السلاح نزعا عاما. فأصدرت الحكومة تعليماتها إلى الشرطة الوطنية، بمساعدة قوات بعثة الأمم المتحدة في هايتي، بجمع جميع الأسلحة المتداولة بصفة غير قانونية في البلد. ويرمي هذا التدبير أيضا إلى تحسين جو الأمن عشية انتخابات الرئاسة، وإلى تأمين فترة الانتقال حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك فإن المشاكل الاقتصادية الخطيرة جدا التي يواجهها البلد يمكن أن تبطئ عملية الديمقراطية وتهدد الاستقرار السياسي الذي تمتعت به هايتي حتى اليوم.

إن المجتمع الدولي، إذ قرر أن يساعد شعب هايتي على استعادة الديمقراطية في بلده، قد ارتبط بالتزام لم يسبق له مثيل. واليوم - بعد مضي ١٤ شهرا على إعادة الحكومة الدستورية - أحرز تقدم محسوس نحو إقرار الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي. بيد أن ما زال يتعين بذل الكثير، إذا أريد الحصول على نتائج دائمة. ولذلك، نحن لا نزال نحتاج إلى دعم المجتمع الدولي في سبيل إقامة الهياكل الجوهرية لقيام ديمقراطية مستقرة وضرورية لتنمية البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند. أود أن أخبر الأعضاء أن البت في مشروع القرار A/50/L.53 سيرجأ إلى تاريخ لاحق يُعلن عنه فيما بعد.

البند ٤٣ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/50/575 و Add.1).

مشروع القرار (A/50/L.51)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السودان ليعرض مشروع القرار A/50/L.51.

السيد ياسين (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أعرض باسم المجموعة الافريقية، بصفتي رئيس المجموعة لهذا الشهر، مشروع القرار الفريد هذا بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية على الجمعية العامة الموقرة هذه.

إن اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يرجع بجذوره إلى قرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د - ٢٠) المتخذ في عام ١٩٦٥. وكان هذا على أساس اعتراف المجتمع الدولي بعوائق تنمية القارة وبالدور الذي يمكن للهيئة الافريقية البارزة، منظمة الوحدة الافريقية، أن تلعبه في النهوض بالتنمية الافريقية. وكانت الفكرة بصورة أساسية أنه ينبغي قيام تعاون بين منظمة الوحدة الافريقية، من جانب، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من المنظمات في إطار منظومة الأمم المتحدة، من الجانب الآخر.

وعلى مر الأعوام، كانت القرارات المتعاقبة بشأن هذا الموضوع قيّمة جدا لعملية التنمية في البلدان الافريقية. وعملت القرارات كمبادئ إرشادية رئيسية لمجالات الأولوية التي ينبغي قيام تعاون فيها بغية

تخفيف حدة الفقر وتشجيع التنمية المستدامة للبلدان الافريقية. بيد أن من المعروف جيدا الآن أن هذه البلدان لم تتغلب بعد على مشاكلها. وتُبين جميع مؤشرات التنمية المتاحة ركودا أو تدهورا في النمو الاقتصادي والتنمية. لذلك، لم يكن مفاجئا أن الفقر قد تفاقمت حدته في العديد من البلدان في السنوات القليلة الماضية.

وفي نفس الوقت، ازداد عدد أقل البلدان نموا في افريقيا، وفقا لتصنيفات الأمم المتحدة، زيادة مفرطة. وترحب منظمة الوحدة الافريقية باستمرار التعاون والدعم المقدمين من المجتمع الدولي لتنمية افريقيا. ولكن، في اقتصاد عالمي يزداد فيه التنافس، ولا يتجاوز فيه وضع البلدان الافريقية الضعيف التهميش، توجد حاجة ملحة لإعادة النظر في أهمية التعاون وزيادة التركيز على الجوانب الحرجة لتنمية افريقيا في إطار البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلة للقارة.

القرار الحالي صيغة مستكملة للقرار ٦٤/٤٩ بشأن نفس الموضوع. وهو يتكون من جزأين تقليديين: الديباجة والمنطوق. وتضم الديباجة ١٥ فقرة تستعرض الأساس القانوني للقرار والجهود الدولية والإقليمية والوطنية التي بذلت في الماضي لحل مشاكل التنمية في افريقيا. فضلا عن ذلك، تصف الديباجة مشاكل التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في افريقيا. ويتكون منطوق القرار من ٢٤ فقرة تحدد القضايا السياسية والاقتصادية التي توجد فيها حاجة ملحة لتعاون الأمم المتحدة. وتشمل الميادين الهامة التي قُدمت إلى المجتمع الدولي طلبات بشأنها: أولا، التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية في التسوية السلمية للمنازعات وصون السلم والأمن الدوليين في افريقيا؛ ثانيا، تقديم الدعم لمنظمة الوحدة الافريقية في الجهود التي تبذلها لإدارة التحول نحو الديمقراطية في افريقيا بالوسائل السلمية؛ ثالثا، تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى منظمة الوحدة الافريقية في الجهود التي تبذلها للتصدي لمشاكل اللاجئين والمشردين؛ رابعا، تقديم الدعم للعمليات التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية الافريقية وترتيبات التكامل الاقتصادي الإقليمي الأخرى في افريقيا؛ خامسا، اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات وإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذه في عام ١٩٩٦؛ سادسا، تقديم الدعم لتدابير تعزيز وزيادة تدفق الموارد وتخفيف عبء الديون وتنويع الاقتصادات الافريقية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد أن جميع الحكومات الافريقية ملتزمة، الآن أكثر من أي وقت مضى، بتعزيز التنمية وزيادة قدرة بلدانها على التنافس في الاقتصاد العالمي. وهذا، كما نعلم جميعا، تجلى جيدا في تنفيذها المتسق لإصلاحات اقتصادية وسياسية بعيدة المدى. بيد أنه أصبح واضحا اليوم بصورة متزايدة أن الوصول بهذه الإصلاحات إلى نهايتها المنطقية لكي تثمر يتطلب تقديم المجتمع الدولي دعما كبيرا وجيد التوقيت. وفي هذا الإطار المفاهيمي يجب أن تتجاوز جهود الأمم المتحدة اعتماد هذا القرار. وينبغي إيجاد آلية مناسبة للتنفيذ الفعّال للقرار. ويجب تعزيز قدرة وكالات الأمم المتحدة على التنفيذ من خلال توفير التمويل الكافي لتنفيذ الاتفاقات المنصوص عليها في منطوق القرار.

السيد زولويتا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

يتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام هذا البند الذي تجري مناقشته اليوم. ويوفر هذا البند الفرصة للتشديد على الدور الحاسم الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في التصدي للتحديات التي نواجهها اليوم في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، حققت منظمة الوحدة الافريقية تقدما هاما في تحسين احتمالات إحلال سلام دائم وتنمية مستدامة في افريقيا وزيادة وعي المجتمع الدولي الموسع بأكثر مشاكل افريقيا حدة. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع التقدير مجالات التعاون والتشاور بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في افريقيا. وتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (A/50/575)، المستكمل بالإضافة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، يبين الدور البنّاء الذي لعبته منظمة الوحدة الافريقية في عدة ميادين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبيبي (الكونغو).

وعلاوة على ذلك، يحتفظ الاتحاد الأوروبي بعلاقات صداقة وتعاون وطيدة مع افريقيا، وهذا يجعلنا ندرك بشكل خاص التحديات الكبيرة التي تواجهها افريقيا والحاجة لأن نواجهها معا. ونحن مستعدون لمساعدة البلدان الافريقية في جهودها لإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، بتعاون وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة. وكان الاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية قد اتفقا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على عقد اجتماعات منتظمة لتبادل الآراء وتنسيق السياسات في افريقيا. وهذا الحوار والتعاون السياسيان ثبتت أهميتهما وفائدتهما.

لقد شهدت افريقيا تغيرات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية، وقطعت الدول الافريقية شوطا طويلا في ذلك الوقت. لقد أصبحت الانتخابات المتعددة الاحزاب الآن من ملامح الحياة في أنحاء كثيرة من

افريقيا. إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتطلب القيام به لإقامة وتعزيز الديمقراطية في قارة لا تزال عرضة لعدم استقرار سياسي واجتماعي. والاتحاد الأوروبي يرحب بدور منظمة الوحدة الافريقية في النهوض بالحكم الصالح والاعتماد الذاتي من الناحية الاقتصادية في افريقيا.

إن افريقيا تشهد وقتا حاسما في تاريخها يؤكد الحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي إجراء منسقا للتغلب على الدمار الذي ألحقته ببلدان عديدة حروب بين الأشقاء وسنوات من الريبة، ولتمكين شعوبها من بدء السير على طريق المصالحة الوطنية الحقيقية وتحقيق السلم والديمقراطية والتنمية. إنه وقت أمل وتوقعات. وهو أيضا وقت تحمل مسؤوليات لمواجهة الحقائق ولاتخاذ المبادرات. وفي هذا الشأن، رحب الاتحاد الأوروبي بخطة عمل القاهرة التي تشهد على أن البلدان الافريقية تدرك بشكل متزايد الحاجة إلى مواجهة وحل مشاكلها بنفسها.

والاتحاد الأوروبي يدرس الطرق التي يمكن بها أن يساعد جهود منظمة الوحدة الافريقية في تحمل مسؤولية أكبر في مجال منع الصراعات وحلها. والاتحاد الأوروبي يعتقد أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يكتسي أهمية قصوى في وضع أي نهج ناجح لمنع الصراعات وحلها في افريقيا. وهو يرحب بالجهود التي تبذلها المنظمتان لتحسين الروابط بينهما.

وأهداف الاتحاد الأوروبي في هذا المجال هي تعزيز قدرة منظمة الوحدة الافريقية في الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وتوليد القدرات لوزع قوات حفظ السلام؛ ودعم إرساء الديمقراطية في القارة؛ والتشجيع على احترام وإعمال حقوق الإنسان؛ والإسهام في المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي، وتأييد المبادرات الاقليمية في المنطقة.

وفي هذا الشأن، نتابع باهتمام عمل اللجنة الافريقية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ونرحب بالمساعدة العملية التي تلقتها من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

لقد ساهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل نشط في البحث عن طرق تعزيز استعداد البلدان والمنظمات الافريقية للمشاركة في منع الصراعات وإدارتها في قارتها. وللأمم المتحدة دور واضح تقوم به في تشجيع وتسهيل التدريب وسائر وسائل بناء القدرات، في كثير من الأحيان بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية. والاتحاد الأوروبي يرحب، لهذا، ترحيبا حارا بالاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام ذي الطابع العملي بشأن هذا الموضوع - الوثيقة A/50/711 المؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ - المتعلق بتحسين التأهب لمنع الصراعات وحفظ السلام في افريقيا. وستنظر الدول الأعضاء في الاتحاد في أفضل الطرق لمساندة جهود الأمم المتحدة واقتراحاتها، بما في ذلك عن طريق الصندوق الاستئماني المنشأ للأغراض الواردة في التقرير.

إننا نعتبر أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي تطويره في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام. كما ينبغي تشجيع التعاون مع مجموعات البلدان دون الإقليمية.

ومن المهم أيضا أن تعمل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية معا في زيادة تطوير قدرة الرد السريع التابعة للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. ونأمل أيضا أن تزيد افريقيا مشاركتها في ترتيبات التأهب التابعة للأمم المتحدة، وأن تشارك في قدرة المقار القابلة للوزع السريع التي اقترحتها مؤخرا إدارة عمليات حفظ السلام.

إن افريقيا لا تزال تواجه مشاكل مزمنة تؤثر على تنميتها. ويجب أن يكمل التضامن والمساعدة الدوليان اللذان يقدمهما المجتمع الدولي الموارد الوطنية التي تعبئها البلدان الافريقية ذاتها. والاتحاد الأوروبي يسهم بالكثير من الوسائل الضرورية للمساعدة في تنمية القارة. والتعاون التقليدي للاتحاد الأوروبي مع بلدان افريقية كثيرة بمقتضى اتفاقات لومي هو حجر الزاوية لجهودنا. وفي هذا الصدد، وارتكازا على المقررات التي اتخذها المجلس الأوروبي في مدينة كان لزيادة الموارد المخصصة للصندوق الأوروبي للتنمية، وقع اتفاق في موريشيوس يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، لتغطية المساعدة الأوروبية حتى سنة ٢٠٠٠.

من المعترف به عالميا أن الغرض من أية سياسة للتنمية هو تحقيق تنمية مستدامة محورها الكائن البشري. ومن المهم في هذا الشأن أن تنهض البلدان الافريقية بنفسها بالتنمية المستدامة وباستقرار سياسي أكثر توطيدا وذلك عن طريق جملة أمور منها تشكيل هياكل للدولة متوائمة مع الحقائق الجديدة، وإنشاء أنظمة سياسية ديمقراطية، وإدارة مسؤولة شفافة للشؤون العامة، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الإنسانية.

ونحن مقتنعون بأن افريقيا ستتمكن، مع عمل المجتمع الدولي المتضافر، من الاقتراب من الألفية الجديدة بقوة متجددة، والعمل معا نحو مستقبل يسوده السلام والديمقراطية والتنمية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده في هذا الشأن.

لقد أدان الاتحاد الأوروبي بشكل حاسم إعدام السيد كين سارو - ويوا يوم ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥مع ثمانية من المتهمين معه. وهذا الإعدام، بعد عملية قضائية معيبة، شكل فشلا واضحا من جانب نيجيريا في احترام التزامها بحقوق الإنسان، الذي يترتب على عدد من الصكوك الدولية التي هي طرف فيها. وينبغي للسلطات النيجيرية ألا يساورها أي شك حول عمق مشاعر المجتمع الدولي فيما يتعلق بحالة الحقوق السياسية وحقوق الإنسان في نيجيريا. وفي هذا الصدد، يذكر الاتحاد الأوروبي بالموقف المشترك الذي اتخذه مجلس وزراء الشؤون الخارجية التابع له يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والذي يكمله الموقف المشترك الذي اتخذ يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والذي اعتمدت بموجبه تدابير ضد نيجيريا.

السيد عطفة (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني، بوصفي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، أن أشارك في مناقشة هذا البند الهام من جدول الأعمال المتصل بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المفيد والقيم وأن أعرب عن دعم وفدي الكامل لمساعيه من أجل تعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين.

إن التقرير المعروض علينا، والوارد في الوثيقة A/50/575 المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، يبين زيادة مجالات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية واتساعها منذ العام الماضي. ونحن نلاحظ أن منظمة الوحدة الافريقية والوكالات الانسانية والتقنية والانمائية المختلفة التابعة للأمم المتحدة قد زادت من مشاوراتها وتعاونها في ميادين عديدة. وبصورة خاصة، ونظرا لوجود مقر كل من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا، فما برحت هاتان المنظمات تعملان يدا بيد.

إن هذه التطورات الإيجابية لا تدل فقط على التزام المنظمتين بالعمل معا بل تبين بصورة ملموسة عزيمتهما على توسيع نطاق مجالات التعاون وتعزيز المجالات الحالية أيضا. ونحن نرحب بهذه الروح البناءة ونعتقد أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة تعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين في نطاق إطار ميثاقهما. فالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية أمر ضروري لا لكونه أحد المتطلبات المنبثقة عن روح ميثاق الأمم المتحدة فحسب بل أيضا بسبب كونه من بين أكثر السبل فعالية وأهمية لمعالجة المشاكل المتعددة الأوجه والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في عالم اليوم المترابط.

وقد اتخذت الأمانتان العامتان للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية خطوات لتنسيق أنشطتهما في الميادين المختلفة، بدءا من وزع المراقبين وحتى المشاركة في تنظيم المؤتمرات لمعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية. ونود بوجه خاص أن نثني على أمانتي المنظمتين للنتيجة الإيجابية التي أسفرت عنها مشاوراتهما التي عقدت في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في أديس أبابا، اثيوبيا. ويحدونا الأمل في أن يبذل الجانبان جهودا جادة من أجل متابعة وتنفيذ التوصيات المعتمدة خلال هذا الاجتماع الاستشاري.

إن تبادل الخبرات والمعلومات في الميدانين التقني والإنمائي وتوفير المساعدة المالية للمشاريع المختلفة يشكلان المجالين الرئيسيين للتعاون. وكانت أنشطة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المختلفة وتعاونها مع منظمة الوحدة الافريقية ودولها الأعضاء خلال السنوات الماضية تبعث على التشجيع وينبغي تعزيزها. وإن دعم الأمم المتحدة ومشاركتها بنشاط، وخاصة في تعبئة الموارد من أجل البرامج الانمائية والمشاريع الافريقية، أمر ذو أهمية حاسمة لمعالجة الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في القارة.

وقد تم إيضاح استراتيجية افريقيا المشتركة للتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتغلب عليها في معاهدة أبوجا، والتي دخلت الآن حيز النفاذ. ويحدد جدول أعمال القاهرة من أجل إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأفريقيا، والمعتمد في آذار/مارس ١٩٩٥ المجالات ذات الأولوية التي يلزم التركيز عليها تحديدا واضحا. وإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبرامجها ومبادراتها المختلفة المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا، ولا سيما تلك المعتمدة من جانب الجمعية العامة، لم تحقق النتائج المرجوة، ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى الافتقار إلى الالتزام الجاد من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن يركز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على السبل والوسائل العملية لتنسيق وتنفيذ المبادرات المتخذة والالتزامات المقطوعة على الصعيدين الاقليمي والدولي. وفي هذا المضمار، ينبغي الإشارة بوجه خاص إلى الاسهامات القيمة للجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة.

وإن التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل بدء عمل الجماعة الاقتصادية الافريقية وتعبئة الموارد لأنشطتها جدير بالثناء ويستحق دعم وتشجيع المجتمع الدولي بأسره. وعلاوة على ذلك، نشيد بالتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا في مختلف المجالات، مثل الإعداد للموقف الافريقي المشترك فيما يتعلق بالتنمية الانسانية والاجتماعية في افريقيا وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية الإقليمية الهامة بشأن مواضيع ذات أهمية حيوية لافريقيا. وينبغي استكشاف واستخدام كامل قدرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومزاياها النسبية للعمل كأداة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

إن مشكلة اللاجئين والمشردين في افريقيا تبعث على القلق الشديد، وتقتضي الجهود المبذولة لمعالجة هذا الوضع قدرا أكبر من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وكان عقد المؤتمر الاقليمي لتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى في بوجمبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥ خطوة هامة. ونحن نثني على التعاون والتنسيق الجاري بين هاتين المنظمتين في هذا المضمار وندعو المجتمع الدولي الى تقديم المساعدة لتنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر.

إن تسوية النزاعات إحدى الأولويات القصوى في افريقيا لأن السلم والاستقرار شرطان مسبقان للتنمية، والعكس صحيح. ولهذا فإن من الضروري تطوير قدرة افريقيا على العمل من أجل السلام. وعلى الرغم من الخطوات الهامة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة في مجال صنع السلام وحفظ السلام خلال السنوات الأخيرة، فإن النزاعات لا تزال مستمرة في أجزاء كثيرة من قارتنا. وظلت عملية تسوية النزاعات بطيئة في افريقيا لكون التحديات التي تواجهها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة تتجاوز بكثير الوسائل والموارد المتاحة لهما للتصدي لها بسرعة وبفعالية.

والواقع إن التزام الدول الأفريقية تجسد الآن جزئيا في تدابير ملموسة. وخلال ثلاث سنوات قصيرة، ولّدت الآلية دينامية مؤسسية جديدة في منظمة الوحدة الأفريقية ومكنتها من اتخاذ تدابير سريعة لمنع وإدارة الصراعات وحلها في نهاية المطاف أينما برزت.

وفي اجتماع القمة الذي عقده زعماؤنا مؤخرا في أديس أبابا، أيدوا توصيات مجلس الوزراء في دورته الثانية والستين بأن تواصل أفريقيا جهودها من أجل تطوير وتعزيز قدرتها في مجال الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام وحسم الصراع بصورة عامة. وبينما ندرك أن المسؤولية في مجال حفظ السلام، إنما تقع في نهاية المطاف على عاتق الأمم المتحدة، أكد قادتنا مرة أخرى على استعداد أفريقيا ورغبتها في الاضطلاع بدورها المناسب في هذا الصدد.

وتشارك منظمة الوحدة الأفريقية الآن في الاضطلاع بمختلف المشاريع التي صممت لتعزيز قدرتها على معالجة الصراعات. وتتضمن هذه المشاريع إنشاء مركز لإدارة الصراع وإنشاء نظام للإنذار المبكر. وتعتزم كذلك عقد سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات عمل لتطوير قدرة أفريقيا في مجال أنشطة الإنذار المبكر، وصنع السلام وحفظ السلام.

وإن الالتزام الذي تم التدليل عليه والمحاولات النشطة المبذولة من جانب البلدان الأفريقية في هذا الاتجاه تستحق دعم المجتمع الدولي دون تحفظ. فالأمم المتحدة مدعوة للدخول في تشارك مع منظمة الوحدة الأفريقية بهدف التغلب معا على أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أفريقيا والعالم بصورة عامة، ألا وهو حل الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار.

وفي حين أن العملية تتضمن صنع السلام، فإن المصالحة وعمليات صنع السلم ينبغي أن تتسم بسمات عالمية حقيقية. ويمكن لبلدان المنطقة أن تقدم إسهامات ايجابية من خلال الاستجابة الحسنة التوقيت وبطريقة مجدية اقتصاديا إذا اتيحت لها الموارد الضرورية، والتنسيق الدقيق، والتوجيه المناسب، والتدريب والالتزام. ويشير التقرير المعروض علينا الى أن التعاون والتنسيق بين المنظمتين يسير في الاتجاه الصحيح.

وتتضمن الوساطة وحسم الصراع، من جملة أمور أخرى، معرفة بالخلفية التاريخية للصراعات، والحساسيات الثقافية واللغوية للناس، وعلاقتهم بالشعوب والدول المجاورة والبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية برمتها التي تحيط بصراع معين.

واسمحوا لي مرة أخرى أو أؤكد مجددا على اقتناع أثيوبيا بأن أنشطة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجالات صنع السلام وحفظ السلام والتنمية تعزز وتكمل بعضها بعضا على نحو متبادل. وبالتالي، يصبح التعاون المعزز على أساس التشارك الفعال في حفظ السلم والأمن في أفريقيا وفي النمو المستدام والتنمية المستدامة التي يكون الإنسان محورها بالغ الأهمية.

وإن المهام العملية المنحى التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تتضمن الإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية، وعمليات حفظ السلام الفعالة، وجهود صنع السلام وبناء السلام والجهود التي من شأنها أن تسهم في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتخفيف الفقر، ويبدو من الواضح الآن أن الأنشطة المنصبة على الاتفاقات النظرية كان لها دور غير متناسب في مجال التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ففي أحيان كثيرة كانت النصوص والوثائق الضخمة التي جرى إقرارها بالتفاوض ينظر اليها كغاية في حد ذاتها بدلا من كونها وسيلة لتحقيق نتائج ملموسة في مختلف مجالات السعي، فالتعاون الموجه نحو الميدان والتعاون العملي ينبغي أن يتجاوزا أكوام الوثائق التي تترتب عليها آثار سلبية على البيئة وتضر بها بدلا من أن تكون لها أية أهمية عملية. ولهذا فإن وفد بلدي ما فتئ يدعو الى التعاون والتشارك المتسمين بالعمل الذي يترك أثرا ايجابيا ودائما على حياة الرجال والنساء العاديين في أفريقيا.

وأخيرا، فإن قدرة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على التدخل بطريقة ملموسة تعتمد على الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء من أجل التعاون وتوفير الموارد الكافية. ومن بين العقبات التي تقف في وجه التعاون الدولي السعي الى تحقيق المصالح القومية الضيقة. ففي الماضي دفع المجتمع الدولي ثمنا باهظا من حيث الموارد المادية والأرواح البشرية جراء هذا السعي. وللتذكير بظاهرة تاريخية، فإن بعض البلدان في عصبة الأمم لم تكن تريد أن تسمع عن الظلم في "مكان ما". وكان الموقف يتمثل في أن "الظلم في مكان ما ليس من شأننا". ولكن لا يمكن أن تتوفر الحوافز والمبادرات الكافية للاضطلاع بشيء ملموس إذا لم يصبح الفقر المدقع في مكان ما، والظلم في مكان ما، من شؤوننا. وأحد أطر العمل للاشتراك في المسائل الدولية يجب أن يتمثل في الاهتمام بالمحن التي يقاسيها اخواننا البشر. ولذلك ينبغي في عالم اليوم المتسم بالتكافل ألا تحجب المصالح الوطنية الضيقة الرؤية العالمية.

وإنطلاقا من هذه الروح شاركت أثيوبيا في مشروع القرار المعروض علينا وترجو أن تعتمده الجمعية بالإجماع.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يزداد ضرورة اليوم أكثر في أي وقت مضى، لأن المشاكل المعقدة والحادة التي تواجه القارة الأفريقية يجب معالجتها من خلال التعاون الدقيق بين المنظمتين.

فالأمين العام، في تقريره المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عن تحسين التأهب لمنع الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا، يشدد على أهمية هذا التعاون وضرورة تطوير وبذل أقصى الجهود في الأنشطة المشتركة للمنظمتين. ونعتقد أن بإمكانهما النهوض بعلاقات تكاملية في مجالات منع الصراع وحفظ السلام، حسبما تم التدليل على ذلك بصورة خاصة في ليبريا ورواندا وبوروندي، بناء على الفهم بأن مجلس الأمن يظل في هذه الحالة الجهاز الرئيسي وتقع عليه المسؤولية الأولى عن السلم والأمن الدوليين.

ومنذ إنشاء الجهاز المركزي التابع لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها في ١٩٩٣، دلل ذلك الجهاز على فائدته في تخفيف التوترات ومنع الصراعات في القارة، وأن خبرته المتراكمة وما يتمتع به من ثقة ودعم من جانب الحكومات الأفريقية، مكنته من مواصلة الاضطلاع بالدور الهام الموكول إليه. ولكن عمله سيكون أكثر فعالية لو حظي بالدعم الفعلي من جانب المجتمع الدولي وتمكن من التعويل على الموارد المالية والوسائل المادية الكافية.

ومن نافلة القول إن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في تعزيز عمل الجهاز المركزي أمر أساسي. ومن دواعي ارتياحنا أن الأمين العام للأمم المتحدة قرر إنشاء مكتب اتصال في مقر منظمة الوحدة الأفريقية لتسهيل الاستخدام الأفضل للموارد وزيادة فعالية التنسيق فيما يتعلق ببعض المشاكل. وبالمثل، نشعر بالارتياح لإبرام اتفاق بين المنظمتين بشأن إنشاء برنامج لتبادل الموظفين وتعزيز الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أهمية منع المنازعات في أفريقيا، وهي مسألة لا ينبغي أن تقتصر على الجوانب الأمنية وحدها بل ينبغي أن تشمل أيضا الجوانب المتعلقة بالتنمية. فمن الأمور الحيوية أن يركز التعاون بين المنظمتين على منع الصراع بكل أبعاده.

ولبلوغ هذه الغاية من الضروري وضع إجراءات للاتصال والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجالي جمع البيانات والإنذار المبكر.

وقد بدأت منظمة الوحدة الأفريقية بالفعل في استحداث نظام لمنع المنازعات يعمل على أساس قاعدة معلومات. واقتراح الأمين العام بأن تساعد الأمم المتحدة في إنشاء مركز عمليات تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية لتحسين قدرة تلك المنظمة على جمع المعلومات، يستحق كل الدعم.

وفضلا عن ذلك، وفي نفس سياق المنع - فإن البلدان التي دمرت مؤسساتها وهياكلها الأساسية بفعل الحروب الداخلية التي طال أمدها تحتاج اليوم الى مساعدة المجتمع الدولي لإعانتها على إعادة بناء اقتصاداتها وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها، لأن التوترات الداخلية دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ستظل تتفاقم وتنذر بالانفجار والتحول الى صراعات دامية.

وفيما يتعلق بصون السلام، ثبت أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كان مفيدا جدا في تيسير التقدم في مسيرة السلام والتخفيف من حدة التوترات. وهذا يصدق بصورة خاصة على حالة بوروندي التي بادر فيها الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية بإرسال مراقبين عسكريين لمنع تدهور الأوضاع في ذلك البلد مع الإبقاء على الاتصالات مع الأمم المتحدة من أجل التعاون وتبادل المعلومات.

ويحدونا الأمل في زيادة تعزيز التعاون بين المنظمتين في مجال حفظ السلام في أفريقيا، باستخلاص الدروس من تجارب الماضي، وتحسين وسائل منع المنازعات.

وفي هذا السياق ينبغي تشجيع إنشاء وحدات متخصصة في حفظ السلام داخل القوات المسلحة الوطنية للدول الأفريقية، حتى يتسنى اتخاذ إجراء في الوقت المناسب حيثما تقتضي الضرورة ذلك. وفي هذا الصدد نؤيد فكرة الأمين العام بإنشاء ترتيبات احتياطية تابعة للأمم المتحدة في إطار من التشارك، بما يمكن البلدان المشاركة بقوات التي لا تملك الموارد الضرورية من تشغيل قواتها، وذلك بسد أي نقص مادي أو لوجستي.

كما تقوم الحاجة الى التعاون بين المنظمتين في ميدان التنمية في وقت تواجه فيه أفريقيا مشاكل مختلفة تمنعها من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وهي مشاكل لا يبدو أن حلولها قريبة المنال.

فالحقيقة هي أنه منذ عام ١٩٩٠ ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا آخذة في التدني، وما زال الاستثمار الأجنبي المباشر هزيلا في وقت أصبح فيه الوضع الدولي بالغ الصعوبة بسبب التنافس التجاري الشرس الذي زادت مشقته على البلدان الأفريقية بفعل اتفاقات جولة أوروغواي؛ علاوة على عبء الدين الذي ما زالت اقتصادات تلك البلدان تنوء تحت وطأته، والذي ما زال يعوق سياساتها الإنمائية.

لقد أتاح عقد الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف في الصيف الماضي الفرصة لفحص المشاكل التي تواجه أفريقيا، والتأكيد على الحاجة الى التعاون الدولي لمساعدة تلك القارة على مواجهة تحدي التنمية.

وفضلا عن ذلك، فإن خطط العمل ونتائج مختلف المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية، سواء المتعلقة بالتنمية الاجتماعية أو المرأة أو التصحر أوالتجارة الدولية أو الطفل، والتي يجب لدى متابعتها في الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لأفريقيا، ينبغي أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية لعمل متضافر تقوم به المنظمتان في تلك الميادين.

وعلى صعيد آخر، ينبغي ايلاء مشكلة اللاجئين والمشردين التي تشكل مصدرا دائما للتوتر وعدم الاستقرار ما تستحقه من انتباه واهتمام. كما نأمل أن تحظى خطة العمل التي اعتمدها الإقليمي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى بالدعم اللازم لتنفيذها. وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلدي بالارتياح للجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية لمساعدة اللاجئين وايجاد حلول لمحنتهم.

وبالإضافة الى ذلك، نود أن نؤكد على الحاجة الى عقد مؤتمر دولي لبحث جميع مشاكل منطقة البحيرات الكبرى حتى يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد نهجا شاملا لحلها.

وفي هذا السياق لا يسعنا إلا أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا من عدم إحراز التقدم في التنفيذ الفعلي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات مع أننا اقتربنا من استعراض منتصف المدة المقرر لعام ١٩٩٦.

ويجدر التذكير بأن البرنامج الجديد الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٥١/٤٦، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ حدد أهدافه ذات الأولوية بأنها:

"تحول الاقتصادات الأفريقية وتكاملها وتنوعها بشكل متسارع بغية تعزيزها في إطار الاقتصاد العالمي، والتقليل من هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية، وزيادة ديناميتها وصبغ عملية التنمية بطابع داخلي وتعزيز الاعتماد على الذات". (القرار ١٥١/٤٦، المرفق الثاني، الفقرة ٦)

ونود في هذا الصدد أن نؤكد على التزام المجتمع الدولي بتحقيق تلك الأهداف ينبغي فهمه على أساس أنه حتى وإن كانت تنمية أفريقيا هي أساسا مسؤولية البلدان الأفريقية ذاتها، فمن واجب المجتمع الدولي أن يعمل على دعمها. وتلك البلدان، ما فتئت منذ سنوات تجري إصلاحات هامة في إدارة اقتصاداتها. ونعتقد أن هذه الجهود تستحق التشجيع وخاصة من خلال تعبئة الموارد وتخفيف عبء الديون، والتنوع الاقتصادي وتسريع عملية تنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وهنا، أود أن أردد الاقتراح الذي تقدم به الرئيس بن علي رئيس منظمة الوحدة الأفريقية في العام الماضي، والمتعلق بوضع خطة اقتصادية واجتماعية عالمية تستهدف ضمان تنمية أفريقيا على أساس سليم ودائم، لمساعدة قارتنا على التغلب على أوجه القصور فيها والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكفالة ظروف الحياة الكريمة لكل شعوب القارة.

وينبغي أن يكون الهدف الأساسي لتلك الخطة تعزيز القدرات الأفريقية من خلال تعبئة الموارد المالية وتكثيف المساعدة التكنولوجية وتوطيد عملية التصنيع عن طريق التشارك، والاستثمار المباشر، والتجارة، والبحث عن حل لمشكلة الدين. ونعتقد أن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة سيكون له دور لا يقدر بثمن في مساعدة تلك العملية.

ختاما، أود أن أشيد بالأمينين العامين للمنظمتين، اللذين لم يكفا لحظة واحدة عن تعزيز ذلك التعاون منذ إرسائه في عام ١٩٦٥. ونود أن نعرب عن ارتياحنا لروح الوئام والحماس التي سادت العلاقة بين المنظمتين في وقت عقدت فيه أفريقيا عزمها على التصدي للتحديات الكبرى التي تواجهها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د - ٢٠)، المؤرخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٥، أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية.

السيد سي (منظمة الوحدة الافريقية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد حقق التعاون القائم بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية منذ ٣٠ سنة نجاحات باهرة، مثل تحرير بلدان افريقية عديدة من نير الاستعمار، وإقامة نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا مؤخرا. وقد شجعت هذه النجاحات المنظمتين على توحيد صفوفهما لمواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة وللعمل في ميادين جديدة للتعاون، بما فيها الدبلوماسية الوقائية، واستعادة السلام، ومراقبة الانتخابات، والتنمية المستدامة، والنهوض بحقوق الإنسان.

وتستدعي هذه الميادين الجديدة للتعاون أساليب وإجراءات وهياكل جديدة لدعم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وتنوي منظمة الوحدة الافريقية من جانبها أن تضطلع بدورها الصحيح كاملا في هذه العملية ولهذا اعتمدت عددا من التدابير والمبادرات لدعم عمل الأمم المتحدة في بضعة مجالات، وخاصة في ميدان حل الصراع، وإضفاء الديمقراطية والتنمية والاندماج الاقتصادي.

لقد مر عامان على بدء تشغيل آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها، وهي الآلية التي أنشأها رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية. وقد علمتنا هذه التجربة القصيرة أهمية تطوير الوظائف الوقائية لهذه الآلية بغية وقف تدهور الصراعات إلى أزمات إنسانية كبيرة. ويقتضي نجاح الدبلوماسية الوقائية وجود نظام للإنذار المبكر لإخطارنا ببداية الصراع. ولهذا السبب تواصل منظمة الوحدة الافريقية العمل على تعزيز قدراتها في مجال منع الصراع، وعلى وجه التحديد عن طريق إقامة شعبة لإدارة الصراعات تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، وإنشاء نظام للإنذار المبكر، وإنشاء قاعدة بيانات، وتشكيل وحدات متخصصة في إطار القوات المسلحة لدولها الأعضاء من أجل إتاحتها لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بغية نشرها عند اللزوم. وفي هذا الصدد، ستعقد منظمة الوحدة الافريقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ حلقة دراسية حول الإنذار المبكر، للنظر بتعمق أكبر في الجوانب المختلفة لهذا المفهوم.

وقد أعاد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والستين تأكيد موقفه بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. وأعلن مجلس الوزراء أيضا عن اعتقاده بأنه يتعين على افريقيا الآن أن تبذل جهدا جادا لتطوير وتعزيز قدراتها في ميدان حفظ السلام. ومن شأن ذلك أن يمكن افريقيا من المشاركة في عمليات حفظ السلام سواء إما برعاية الأمم المتحدة، أو، إذا اقتضت الحاجة، برعاية منظمة الوحدة الافريقية. ولكن يجب أن يكون من المفهوم أن البديل الثاني يجب أن يكون الاستثناء وان الدبلوماسية الوقائية تبقى تحظى بالأولوية بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية. وفي ضوء هذه الاعتبارات، أوصى مجلس الوزراء بأن تبقي الدول الأعضاء على قوات جاهزة للعمل متخصصة في حفظ السلام.

وقد اتخذت منظمة الوحدة الافريقية في العام المنصرم، علاوة على الجهود المبذولة لزيادة قدرتها على التأثير على مجرى الصراعات في افريقيا، مبادرات هامة لإيجاد حلول سلمية لعدد من الصراعات التي تعصف بقارتنا.

ففي الصومال، التي انسحبت منها عملية الأمم المتحدة في الصومال في شهر آذار/مارس ١٩٩٥، واصلت منظمة الوحدة الافريقية متابعة الحالة عن كثب واتخاذ مبادرات لتشجيع عملية المصالحة الوطنية. وبرعاية منظمة الوحدة الافريقية أرسلت إلى الصومال بعثة من الشخصيات الصومالية البارزة في إثيوبيا. وأرسلت إلى الصومال بعثة ثلاثية أخرى شاركت فيها تونس وإثيوبيا وأمانة منظمة الوحدة الافريقية، وتوصلت إلى الاستنتاج بأنه يبقى علينا استكشاف جميع إمكانيات المصالحة الوطنية في الصومال، وانه ينبغي لمنظمة الوحدة الافريقية أن تواصل متابعة الحالة عن كثب وتشجيع ودعم مختلف الفصائل عند اتجاهها صوب توافق الآراء.

وفي ليبريا واصلت منظمة الوحدة الافريقية دعمها لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. وهكذا اشترك رجل منظمة الوحدة الافريقية البارز من ليبريا، السيد كنعان بانانا، والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بنشاط في المشاورات والمفاوضات التي أتاحت إقامة مجلس دولة جديد. ويسرنا أن نلاحظ أن وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ لا يزال قائما، على الرغم من بعض الانتهاكات. وبالمثل، لا تزال عمليات فصل القوات ونزع سلاحها مستمرة. وقد ناشدت منظمة الوحدة الافريقية، التي ما برحت تتابع الحالة باهتمام شديد، المجتمع الدولي لتزويد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بالموارد التي يحتاجها ليواصل بنجاح مهمته في ليبريا. وأكرر اليوم هذا النداء. ومن المهم لنجاح عملية السلام أن يحظى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بالدعم السوقي الذي يحتاجه للاضطلاع بالمهام المكلف بها بموجب اتفاق أبوجا.

وتثير التطورات الجارية في سيراليون المجاورة قلقا شديدا لمنظمة الوحدة الافريقية، وقد أوفدت منظمتنا بعثة استقصاء إلى ذلك البلد. وقد لاحظت البعثة استعداد الحكومة للتفاوض مع الجبهة الثورية المتحدة. وعلى الرغم من المشاكل الخطيرة التي تواجه الحفاظ على اتصالات دائمة، تواصل منظمة الوحدة الافريقية السعي إلى وضع حد لهذا الصراع. وكان الاجتماع الذي عقد مؤخرا في أبيجان مع ممثل الجبهة الثورية المتحدة خطوة إيجابية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق برواندا، فإن الجهود التي تبذلها حكومة ذلك البلد والمجتمع الدولي من أجل استعادة السلم والأمن والاستقرار تبعث على الأمل. وان الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، إدراكا منه للدور الفريد الذي كانت ولا تزال تضطلع به لتسهيل المصالح الوطنية، قام بزيارة عمل لرواندا في الفترة من ١ إلى ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ومن أجل مساعدة رواندا على تهيئة الظروف المؤاتية للمصالحة الوطنية، يجب أن تدرك منظمة الوحدة الافريقية وافريقيا عموما والمجتمع الدولي بأسره أن العدالة لا غنى عنها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية ويجب العمل بسرعة لمساعدة حكومة رواندا عن طريق تقديم الموارد والخبرة التقنية التي هي في أمس الحاجة إليها لضمان إقامة العدالة. ومن الأهمية هنا أن نؤكد على الحاجة الملحة إلى أن تسرع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعملها: فكلما تأخر عملها، ازداد الخطر من تولد الانطباع بإنكار العدالة.

وتظل مسألة اللاجئين مشكلة بالنسبة لرواندا وبلدان اللجوء. وبالتعاون مع مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، نظمت منظمة الوحدة الافريقية المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في بوجومبورا في شهر شباط/فبراير ١٩٩٥. وقد اتخذ المؤتمر قرارات يلزم تنفيذها في أسرع ما يمكن. وفي هذا السياق، أيدت منظمة الوحدة الافريقية الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسلم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي ملاحظة أن مؤتمر القاهرة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية سجل تطورا هاما في هذا الصدد.

ولا تزال الحالة في بوروندي تشكل مصدر قلق شديد لمنظمة الوحدة الافريقية. ونظرا لتدهور الحالة، أرسلت منظمة الوحدة الافريقية بضع بعثات وزارية للمساعدة على تخفيف حدة الأزمة. وبالمثل، زادت منظمة الوحدة الافريقية عدد المراقبين العسكريين في بوروندي وتخطط تعزيز وجودها المدني. وأكدت منظمة الوحدة الافريقية مجددا أيضا على دعمها لاتفاقية الحكومة ووجهت نداء إلى جميع القوى السياسية وإلى الجيش وإلى قوات الأمن للعمل معا على تنفيذ الاتفاقية بغية استعادة السلم والأمن وتوطيدهما في بوروندي. وعلاوة على ذلك، دعت منظمة الوحدة الافريقية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عموما إلى تشجيع وتعزيز ودعم العناصر المعتدلة في بوروندي وإلى بذل كل ما في المستطاع لعزل العناصر المتطرفة وكسر شوكتها وتجريد الميليشيات في البلد من سلاحها وحلها.

وإن المبادرات التي تتخذها منظمة الوحدة الافريقية في ميدان حسم الصراع توازيها أنشطة المنظمة من أجل إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية وتشجيع التكامل الاقتصادي. ولهذا، عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية دورة استثنائية في القاهرة في ٢٧ و٢٨ آذار/مارس، واعتمد جدول أعمال القاهرة من أجل إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية بافريقيا.

ويستخلص جدول أعمال القاهرة الاستنتاجات المناسبة من عدة خطط وبرامج لافريقيا لم تطبق بعد. وقد حدد أيضا ما يمكن أن تفعله البلدان الافريقية لنفسها، على نحو فردي وجماعي. وفي هذا السياق، أكدت الحاجة إلى إيجاد جو موات للسلم، والأمن والإدارة السليمة والاستقرار السياسي.

ويؤكد جدول أعمال القاهرة أيضا ثلاثة مجالات رئيسية تعتبر مساعدة المجتمع الدولي فيها أمرا مرغوبا فيه، وهي بالتحديد الديون الخارجية على افريقيا، والتبادل التجاري، بما في ذلك الفوائد المحققة من جولة أوروغواي، وأخيرا، الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، دخلت معاهدة أبوجا التي تنص على إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية حيز النفاذ قبل أكثر من سنة. كما أُحرز التقدم في صياغة مشاريع البروتوكول الذي من اللازم أن يرفق بالمعاهدة. وتتمثل أولوية اليوم في تنسيق الأنشطة داخل الجماعات الإقليمية المختلفة وفيما بينها.

وإن جهود منظمة الوحدة الافريقية في الميدانين السياسي والاقتصادي بحاجة إلى قيام المجتمع الدولي وفي المقام الأول الأمم المتحدة بتكميلها على نحو كاف. وقد كانت هذه هي المهمة التي تناولها المؤتمر السنوي العاشر بشأن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، المعقود في أديس أبابا من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

وفي مجال الدبلوماسية الوقائية، أوصى المؤتمر بأن تساعد الأمم المتحدة منظمة الوحدة الافريقية بتقديم المساعدة التقنية إليها لتدريب أفرادها. وأوصى أيضا بأن تتعاون الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في تبادل وتنسيق المعلومات بين نظام الإنذار المبكر لكل منهما.

وفيما يتعلق باستعادة السلام، لقد اتفق على أن تتعاون الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الافريقية فيما يتصل بمبادراتها السلمية في افريقيا وأن تدعمها في تعبئة الموارد المالية والسوقية اللازمة لعملياتها لإعادة بناء السلام.

وفيما يتعلق بتنفيذ معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية، أوصى مؤتمر أديس أبابا بأن تقوم الوكالات والأجهزة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية في تعزيز القدرات المؤسسية والتحليلية والتنفيذية للمجموعات الإقليمية.

هذه هي بعض التوصيات الرئيسية التي أوصى بها مؤتمر أديس أبابا والتي وردت في مشروع القرار الذي عرضه بعد ظهر اليوم الممثل الدائم للسودان بالنيابة عن الدول الافريقية.

ولهذا أودُّ، في الختام، أن أطلب من جميع الدول الأعضاء تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.51.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

وقبل أن أرفع الجلسة، أودُّ أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستبتُّ في مشروع القرار A/50/L.51 في تاريخ لاحق، سيعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥